سياسة توزيع الأرباح للأنصاري للخدمات المالية ش.م.م

(تخضع لاعتماد المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية)

1) التعريفات

النظام الأساسي للشركة	يعني النظام الأساسي للشركة (كما هو محدد أدناه)، والذي قد يجري تعديله من قبل الجمعية العمومية من وقت لآخر.
المجلس أو مجلس الإدارة	يعني مجلس إدارة الشركة.
الرئيس التنفيذي	يعني الرئيس التنفيذي للشركة.
"الشركة" أو "الأنصاري للخدمات المالية"	تعني شركة الأنصاري للخدمات المالية ش.م.م.
قانون الشركات	يعني القانون بمرسوم اتحادي رقم 32 لعام 2021 بشأن الشركات التجارية، بما في ذلك ما يطرأ عليه من تعديل أو تغيير من وقت لآخر.
تقرير حوكمة الشركة	يعني تقرير الحوكمة الصادر عن الشركة في كل سنة مالية وفقاً لدليل الحوكمة.
سوق دبي المالي	سوق دبي المالي.
الجمعية العمومية	تعني الجمعية العمومية للشركة.
دليل الحوكمة	يعني قرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/R.M) لعام 2020، بشأن اعتماد حوكمة الشركات المساهمة (وفق تعديلاته من وقت لآخر).
الهيئة	تعني هيئة الأوراق المالية والسلع.

2) الديباجة

تلتزم الشركة ومجلس إدارتها بتوفير قيمة مستدامة للمساهمين، مع مراعاة حقوقهم كمساهمين. وتم إعداد سياسة توزيع الأرباح الماثلة لتعكس توقعات الشركة للتدفق النقدي القوي والنمو المتوقع للأرباح على المدى الطويل. وقد أوصى مجلس الإدارة بهذه السياسة بما يتوافق مع استراتيجية الشركة طويلة الأمد وتماشياً مع:

أ) النظام الأساسي للشركة ؛ و

سياسة توزيع الأرباح للأنصاري للخدمات المالية ش.م.م

(تخضع لاعتماد المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية)

ب) دليل الحوكمة

تمت التوصية بهذه السياسة من قبل مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ 13 فبراير 2023، كما [تمت الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 19 مارس 2024]، وفقاً للمادة (29) من دليل الحوكمة. وتم نشر هذه السياسة على الموقع الإلكتروني للشركة بعد الإعلان عن اجتماع الجمعية العمومية.

ويكمن الغرض من هذه السياسة في تحديد المبادئ الأساسية لإجراءات الشركة حول كل ما يتعلق بالأرباح، بما في ذلك اتخاذ القرارات بشأن تحديد مبالغ الأرباح، والإعلان عنها ودفعها.

وتهدف هذه السياسة إلى استكمال أي قواعد أو متطلبات قانونية أو تنظيمية معمول بها، تحكم عملية توزيع الأرباح، بما في ذلك أية متطلبات محددة في قانون الشركات، أو دليل الحوكمة، أو النظام الأساسي للشركة.

3) النطاق

تنطبق هذه السياسة على كافة المساهمين في شركة الأنصاري للخدمات المالية.

4) الجمهور المستهدف

تم إعداد هذه السياسة لتكون مرجعاً لكافة أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك موظفي شركة الأنصاري للخدمات المالية، وأعضاء مجلس إدارة الشركة، والمساهمين.

5) المبادئ التوجيهية لسياسة توزيع الأرباح

أ. تعتمد قدرة الشركة على توزيع الأرباح على عدد من العوامل، من بينها توفر احتياطيات قابلة للتوزيع وخططها للنفقات الرأسمالية، وأي اعتبارات تصنيف ائتماني مستقبلي، وغيرها من المتطلبات النقدية في الفترات المستقبلية، ولا يوجد ما يضمن أن الشركة ستوزع أرباحًا من الأساس، أو مقدار تلك الأرباح في حالة توزيعها. تُعد الشركة شركة قابضة يتم تنفيذ معظم عملياتها من خلال شركاتها التابعة، لذا تعتمد قدرة الشركة على دفع توزيعات أرباح على الأسهم على قدرتها على تلقي توزيعات أرباح نقدية أو مدفوعات نقدية أخرى أو الحصول على قروض من تلك الكيانات.

ب. تعتمد قيمة أرباح الأسهم الموزعة ونسبة توزيع الأرباح، من بين أمور أخرى، على الأرباح المستقبلية وخطة عمل الشركة، وسيتم ذلك وفقاً لتقدير مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة (حسب ما يقتضيه الحال).

ت. تهدف الشركة إلى سداد حد أدنى من الأرباح بما مقداره 600 مليون درهم إماراتي فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح عن عام 2023 على أن يتم سداد النصف الأول من توزيعات الأرباح في أكتوبر 2023من ويتم سداد النصف الثاني من تلك التوزيعات في ابريل 2024. ومن المتوقع أن يتم مستقبلاً توزيع نسبة تبلغ 70٪ على الأقل من صافي الربح المحقق بشكل نصف سنوي. هذا وستواصل الشركة تقييم الفرص الاستثمارية

سياسة توزيع الأرباح للأنصاري للخدمات المالية ش.م.م

(تخضع لاعتماد المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية)

المتنامية. وفي حال عدم وجود فرص مناسبة تلبي معايير وعوائد الاستثمار المستهدفة، تنوي الشركة توزيع أرباح أعلى من الحد الأدنى لتوزيعات الأرباح السنوية (بما في ذلك الأرباح المتعلقة بعام 2023).

ث. تم إعداد هذه السياسة لتعكس توقعات الشركة بتحقيق تدفقات نقدية قوية وتوقعات النمو طويل الأجل في الأرباح. تخضع سياسة توزيع الأرباح هذه لدراسة مجلس الإدارة لمتطلبات الإدارة النقدية لأعمال الشركة اللازمة للنفقات التشغيلية ونفقات التمويل والنفقات الرأسمالية والاستثمارية المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الشركة أن مجلس الإدارة سوف يدرس كذلك ظروف السوق، وبيئة التشغيل السارية آنذاك في أسواق الشركة، وتوقعات مجلس الإدارة لأعمال الشركة وفرص النمو عند تحديد مبالغ الأرباح التي سيتم سدادها.

ج. يجوز للشركة، بموجب المادة (14/ب) من النظام الأساسي، توزيع أرباح رُبع سنويّة أو نِصف سنويّة على المُساهِمين من الأرباح التشغيليّة أو الأرباح المُتراكِمة للشّركة، ويكون مجلس الإدارة مُفوّضاً باعتماد واتخاذ وتنفيذ القرارات المُتعلِّقة بتوزيع الأرباح، وفقاً وفقاً لهذه السياسة.

ح. تخضع جميع توزيعات الأرباح السنوية للمساهمين لتقدير مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية.

6) دفع الأرباح

تقوم الشركة بدفع توزيعات الأرباح على المساهمين المسجلين في اليوم العاشر الذي يلي تاريخ انعقاد اجتماع مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية الذي تم فيه إقرار توزيع الأرباح، ووفقاً للآلية المعتمدة من قبل الهيئة، على أن يتم دفع توزيعات الأرباح النقدية المستحقة للمساهمين خلال 30 يوماً من تاريخ اتخاذ قرار الموافقة على دفع هذه التوزيعات. وتلتزم الشركة في جميع الأوقات بالآلية التي يحددها سوق دبي المالي بالتنسيق مع الهيئة بشأن توزيع الأرباح النقدية.

7) مراجعة السياسة

يجب على مجلس الإدارة مراجعة هذه السياسة سنوياً، أو عندما تستدعي الضرورة إجراء بعض التغييرات عليها. ويقترح مجلس الإدارة التغييرات المطلوبة، إن وجدت، على الجمعية العمومية.